وان جهل الحاكم عتق عليه وولاؤه لصاحبه الا ان
يعينه الموكل فعليه ان لم يعلم الوكيل القرابة وان حالف
الى بيع بدين من غير جنس المسمى او الرهنه حتى يلزم
فسخ الدين بالدين فان فات السلعة وتربص التسمية
او القيمة ان لم تكن منع الرضى به لما سبق فساع عن
الطعام ورجعه للموكل ورجع بنقصه عن التسمية او
القيمة على الوكيل وان اسلما في طعام عزم المسمى او القيمي
واسوى بيع الطعام حتى يقبض وان قال الوكيل
اعزم المسمى او القيمة كالاان اداء احل الدين
واد فع له فضله ان كان جاز ولا يباع الدين
ترد قيمة الدين على ما يلزم لان كانت اثنى عشر كلون
خمسة عشر والمسمى عشرة لفسخ الدرهمين في خمسة
وضمن الوكيل ان اقتضى الدين مثلا بغير حضرة او
الموكل ولم يشهد فانكر القابض كالضامن وان كتم
لان المال ماله ولذا الدفع من مال المضمون كان كالوكيل
او انكر القبض فلما شهد له ما لدفع والقبض
كالمديان ينكر المعاملة فيثبت الدين فيثبت الوفاء لان
لان تكذيب البينة ابدا يسقطها انتها الا في الحدود
قذفه فاثبته فاثبت العفو والاصول من العقار انكر
يكون سبق له ملك على داره فاثبته فاثبت الشراء
ولو قال قبضت وتلف بغير لانه امين
في عين المقبوض والوصي الا يضمنه الدفع وبين
المقبوض والوصي ورجع على وكيل لم يعلم عدم

في التلف وحلف الغريم الموكل انه لم يعلم الدفع للوكيل ولزم
الموكل على سواء غرم الثمن ولو تلف من الوكيل مرارا
حتى تصل البائع الا ان يعينه فتلف فالضمان
للوكيل وعليه ثمنه وصدق في الدفع حيث لم يتوثق
عليه عند القبض ببينة بخلاف قلة الناجر حتى يشهد
كالحلف كذا الابن عبد السلام وبرفضه اشياخنا
وفي ن عن ابن عرفة انه قول الغزالي لا اهل المذهب
بعيد قوة ما في المدونة من عدم التاخير وان قصدوا
بالوكالة استغلال الثمن تبع الاشتراط تراجع للمنطوف
والمفهوم ولا يستقل الوصي ولو مع التربص للميتة حال
الموت وان باع كل من الوكيلين او الوكيل والموكل فالاول
ان تقدم الثاني من وكيل وموكل غير عالم كذات الوليين
وان علم ذلك في الوكيلين كما في الحرشي وان جهل الزمن
فيرد كما في الحرشي عن ابن رشد جهل السابق وغيره لمن قبض واحد
اقر عليه ولكل قبض ما شهد له اسلمه لك
وليس للمسلم
اليه ان يقول لا ادفع لمن اسلمني ولا يكون المسلم اليه شاهدا
للموكل ان اسلم له على احد القولين كذا في الحرشي والقول لك
انك لم توكله او وكلته في كذا وان اشتري ما عين انك
امرته بعد ما صدق فيمين حلت اشبه وقد اعترض
حلفه ما في الحرشي من اشتراط كون الثمن لا يعرف بعينه
وان مؤتى ان بيع بعشرة فحلت فلم بالكثر فاد لم
يرض على المبيع او لم ينو ما لشبه حلفت فان نكلت
حلف ان نوى بالشبه الا ان ينكل فتحلف وان وكلته

Copyright © University